تونس : تواصل ممارسات التعذيب بحق المهاجرين

تونس، 20 جويلية 2023 - تلجأ المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب مرة أخرى إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة للتنديد بالتعذيب وسوء المعاملة اللذين تعرض لهما مهاجران من جنوب الصحراء تم ترحيلهما إلى الحدود الليبية في 10 جويلية.
تم القبض عليهم بالقرب من صفاقس في 9 يوليو، من قبل دورية مكونة من ضباط الشرطة والحرس الوطني. وطبقاً لشهادة الزوج، م.ح.، فقد تعرضوا للضرب وأُجبروا على ركوب حافلة، مع ما يقرب من 160 مهاجراً آخرين ، جميعهم من جنوب الصحراء، حيث تعرض معظمهم أيضاً للضرب المبرح. في اليوم التالي، أنزلتهم الحافلة في المنطقة العسكرية على الحدود مع ليبيا. لمدة 10 أيام، تم احتجاز العشرات من الرجال والنساء والأطفال والرضع في هذه المنطقة العازلة بجانب البحر، دون ماء ودون طعام ودون أي نوع من المواد الأساسية لإبقائهم على قيد الحياة. هناك انضموا إلى مهاجرين آخرين من جنوب الصحراء تم ترحيلهم سابقًا والذين يعانون من هذه الظروف منذ فترة طويلة.

فمن ناحية، منعتهم القوات المسلحة التونسية من العودة إلى تونس. على الجانب الآخر، يرفض حرس الحدود الليبيون السماح لهم بالمرور. وأفاد م.ح. ومرحلون آخرون أن المهاجرين تعرضوا للضرب في عدة مناسبات من قبل قوات الأمن التونسية، لا سيما عندما اشتبهت الأخيرة في تواصلهم مع العالم الخارجي أو رغبتهم في العودة إلى الأراضي التونسية. تمنع السلطات التونسية أي تسليم للمساعدات الإنسانية، وبالتالي تمارس عن قصد للمهاجرين المرحلين شكلاً من أشكال التعذيب الذي ربما أدى بالفعل إلى وفاة العديد من الأشخاص.

قبل عشرة أيام، وجهت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالفعل نداءً عاجلاً إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة للتنديد بالتعذيب الذي تعرض له مهاجر آخر، هو ف.ف. ثم أمرت اللجنة تونس "بالسماح بتقديم المساعدة الإنسانية لصاحب الشكوى ولأشخاص آخرين في نفس الوضع". وبعد أيام قليلة، طلب خبراء من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من السلطات التونسية وقف عمليات الترحيل على الفور وتمديد وصول المساعدات الإنسانية.

على الرغم من ذلك، في نفس اليوم الذي تم فيه إخراج ف.ف. من الصحراء، تم ترحيل م.ح. وزوجته إلى نفس المنطقة، في نفس الظروف. بعيدًا عن الاستجابة لمطالب الأمم المتحدة، زادت الحكومة التونسية من سياستها القمعية، بتشجيع من الاتحاد الأوروبي المصمم على غض الطرف عن الجرائم الجماعية طالما أظهرت دول شمال إفريقيا أنها تميل إلى وقف الهجرة إلى أوروبا.

اليوم في تونس، نشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يتعرض لها المئات، بل الآلاف من المهاجرين، النظاميين وغير النظاميين، الذين يشتركون جميعًا في استهدافهم بسبب لون بشرتهم. وبذلك، تنتهك تونس أهم التزاماتها الدولية الأساسية، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تدعو المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب السلطات التونسية إلى الوقف الفوري لعمليات الترحيل الجماعي للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى وما يصاحبهم من تعذيب وسوء معاملة. يجب أن تسمح على وجه السرعة بإيصال المساعدات الإنسانية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السلامة الجسدية والنفسية للمبعدين، لا سيما من خلال ضمان عدم تعرضهم لعمليات طرد خطيرة إلى ليبيا أو الجزائر.